وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف رشيد يعلن لـ(المدى):

٣٠٠ مليار دينار تخصيصات قطاع الموارد المائية لعام ٢٠٠٦

اعلن وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد ان الميزانية الاستثمارية لقطاع الموارد المائية لعام ٢٠٠٦ تم رصد مبلغ (٣٠٠) مليار دينار لها اي ما يعادل (٢٠٠) مليون دولار وهي تشكل نسبة (١) من (٧) مما اقترحته الوزارة.وقال في تصريح صحفي ان وزارة الموارد المائية طلبت من مجلس الوزراء ووزارة المالية تخصيص مبلغ (٢٢٠٠) مليار دينار من اجل الاستمرار في انجاز المشاريع الاروائية والمباشرة في تنفيذ مشاريع جديدة خلال عام ٢٠٠٦ مضيفاً ان الوزارة توقعت الحصول على الحد الادنى وهو (٥٠٠) مليار دينار لكن سياسة الدولة المالية لم تحقق لنا هذا الهدف. واشار الى ان المبالغ المرصودة توزعت بواقع (٢٠) مليار دينار لقطاع المباني والخدمات تشمل عموم دوائر الوزارة في بغداد والمحافظات واقليم كردستان و(٢٨٠) مليار وزعت لتنفيذ الخطة الاستثمارية على (٩) مديريات عامة اضافة الى مركز الوزارة ومركز انعاش الاهوار.

بغداد/المدى

نطالب الحكومة ووزارة المالية بتحويل المبالغ المخصصة شهريا من اجل تنفيذ المشاريع بالتوقيتات المحددة

مشاريع الاستصلاح

واوضح ان المديرية العامة لتنفيذ مشاريع الري والاستصلاح خصص لها مبلغ (٦٦) مليار دينار لتكملة انجاز المشاريع المستمرة والبالغ عددها (٢١) مشروعا بكلفة (٦١,٦) مليار دينار وهي سدة العمارة وري كركوك (مقاولة ٢٣و ٢٤و ٢٥) وري مهروت ومبازل هور رجب واستكمال محطة الضخ الرئيسية في الناصرية ومشاريع الحرية – الدغارة والصقلاوية واليوسفية والحسينية واللطيفية والحلة- الكفل وتنفيذ مبازل كصيبة حميدة واستصلاح المساحات المتبقية من نهر سعد واعادة احياء مزرعة السويب ومبزل الفرات الشرقي وري المثنى والرميثة ومشروع شرق الغراف واستصلاح اراضي الحويجة اضافة الى تنفيذ مشاريع في اقليم كردستان. واشار الى ان المشاريع المزمع المباشرة فيها تم رصد مبلغ لها سيصل الى (٤,٤) مليار دينار وهي مشروع الكفل –الشنافية ومشروع الضلوعية وتطوير مشروع الحلة – الديوانية.

السدود و الخزانات

اما المديرية العامة للسدود و الخزانات فيقول السيد الوزير ان التخصيصات التي رصدت لهذا النشاط وصلت الى (٨٣) مليار دينار،موزعة بواقع (٤,٤) مليار دينار للمباشرة في اجراء استملاكات وتقديم تعويضات اضافة الى نفقات مجلس الخبراء العالمين للسدود والخزانات الدولية مع تخصيص (٦ . ٨٧) مليار دينار لمواصلة العمل في (١٩) مشروعآ يشمل تنفيذ سد بخمة و اعمال تحشية سد الموصل و انشاء سدود صغيرة و دراسة تقييم اعادة المباشرة لسد بخمة و سد بادوش و الاعمال المدنية للمحطة الكهرومائية لسد العظيم و الاعمال التكميلية لسدود حديثة و دربندخان و حمرين و منشآت السيطرة الرئيسية و دوكان و مشروع الثرثار الاروائي و عدد من السدود الصغيرة و سد دهوك و المجمع السكني و الخدمات لسد بخمة و سدود اخرى وتأهيل جسر التاجي في كم (٦٥) على ذراع دجلة و انشاء مركز للدراسات المائية في السليمانية و دراسات للسدود و الموارد المائية بالتعاون مع الجامعات العراقية.

صيانة مشاريع الري

وفي اطار تشغيل و صيانة مشاريع الري فأنة تم تخصيص (٥١) مليار دينار للمديرية المشرفة على تنفيذ هذة الاعمال ... و يقول وزير الموارد المائية بان مبلغآ مقدارة (٤٠,٩) مليار دينار خصص للاستمرار في تنفيذ المشاريع المباشر فيها خلال سنة ٢٠٠٥ و ما سبقتها من سنوات و هي تتضمن تنظيم الري في انهر البصرة و تحسين مشاريع حوض دجلة و الفرات و نصب وتركيب المضخات الجديدة في عموم المحافظات و اكمال مشروع الطربولية و تأهيل منشآت السيطرة للمحافظات الواقعة على نهري دجلة و الفرات و تحسين مشروع ارواء اراضي الزاب في نينوى و تطوير مشاريع الري ضمن محافظة كركوك وتأهيل و تطوير محطات الضخ لحوضي دجلة و الفرات و دراسة و معالجة التآكل في شط العرب و تبطين جدول التأميم في الصقلاوية وتطوير سداد وطرق مشروع ماء البصرة وانشاء سداد واقية ومستلزمات اضافة الى تطوير ناظمي (٣و٤) على شط الغراف والاعمال التكميلية للمصب العام بعدها اشار الى المشاريع الجديدة التي من المؤمل المباشرة فيها خلال عام ٢٠٠٦ بعد ان رصد لها مبلغ يصل الى (١٠,١) مليار دينار و هي تتضمن تأهيل سد ديالى و دراسة ازالة نبات زهرة النيل في واسط وتنفيذ نواظم انهر البصرة و دراسة تبطين القناة الموحدة في الانبار اضافة الى تأهيل و تطوير محطات مشروع الدبوني كري الانهر وعن التخصيصات المقررة لتنفيذ مشاريع المديرية العامة لكري الانهر فقد اشار السيد الوزير الى ان اهم ما سيتم انجازه خلال عام ٢٠٠٦ هو كري نهر دجلة حيث تم تخصيص مبلغ (٦) مليارات دينار لتنفيذ هذا العمل اضافة الى ازالة الترسبات في مقدم السدات الرئيسية في محافظات النجف والكوت وكركوك وصلاح الدين والرمادي والحلة وتم رصد مبلغ (٦) مليارات دينار.

حفر الابار

بعد ذلك تطرق الدكتور جمال رشيد الى التخصيصات التي رصدت الى المديرية العامة لحفر الابار بقوله ان المبلغ الذي يصل الى (٢٥) مليار دينار سيشمل المباشرة في تنفيذ مشروع دراسة التحريات الهيدروجيولوجية والاستمرار في مشروع حفر الابار ذات النفع العام في (١٥) محافظة اضافة الى ابار متفرقة. اما في اطار صيانة المشاريع فان المديرية المشرفة على انجاز هذه الاعمال تم رصد مبلغ لها هو (١٤) مليار دينار من اجل تنفيذ انشاء برابخ تحت سداد تكتيف نهر الفرات بين سوق الشيوخ والمدينة وتبطين قناة مندلي وجدول IRV الخالص وتطهير الجداول والمبازل في (١٥) محافظة وتبطين جدول الرشدية في كربلاء وازالة نبات زهرة النيل في بغداد وواسط وتبطين جداول ضمن محافظات حوضي دجلة والفرات لتشمل (٨) محافظات.

ادارة الموارد المائية

وبخصوص ادارة الموارد المائية قال السيد الوزير ان الخطة الاستثمارية للوزارة خصصت (٦٠٠) مليون دينار لانجاز دراسة التحريات الهيدرولوجية في بغداد ودراسة وانشاء مركز السيطرة الاروائي ومسح التربة وتصنيف الاراضي وتحديث الموازنة المائية وانشاء شبكة المحطات الهيدرولوجية وتجهيز ونصب مركز المعلومات الجغرافية ودراسة نوعية مياه الانهر الرئيسية في العراق اضافة الى الدراسات والبحوث التطبيقية. وعن مهام المديرية العامة للمساحة خلال عام ٢٠٠٦ قال الدكتور رشيد ان من اهم المهام التي ستقوم بها المساحة من خلال خطة عام ٢٠٠٦ هو اجراء اعمال المسح والنقاط التكتيكية في العراق وتغطية البلاد بالصور الجوية والفضائية وشراء مكائن ومستلزمات طباعة واجهزة اعداد الخرائط من الصور الجوية رقمية وتحليلية وجرى تخصيص مبلغ (١,٥٦) مليار دينار لها.

دراسات وتحريات وتصاميم

اما مديرية التصاميم الهندسية فقد تم تخصيص مبلغ (٦) مليارات دينار من اجل تنفيذ دراسات وتحريات وتصاميم السدود الصغيرة في كركوك وديالى والسليمانية والانبار اضافة الى دراسات وتحريات وخدمات استشارية في اربيل والسليمانية واستكمال وتحديث دراسات اعادة تقييم السدود في اربيل والسليمانية ودهوك ونينوى ودراسات مشاكل المشاريع الاروائية ودراسات واعداد التصاميم في (١٥) محافظة.

انعاش الاهوار

بعدها اشار السيد الوزير الى ما تم تخصيصه الى مركز انعاش الاهوار وهو (١٠) مليارات دينار لاجراء دراسات برنامج اعادة الاهوار وتنفيذ اعمال برنامج انعاش الاهوار في محافظات (ذي قار وميسان والبصرة). اما مركز الوزارة فقد جرى تخصيص مبلغ (١٠,٨٤) مليار دينار لتطوير استخدام الحاسبة وشراء مكائن ومعدات وهي تعد من المشاريع المستمرة اضافة الى تكاليف الاشراف والمراقبة واجور الاستشاريين والتعويضات للمشاريع الممولة من الدول المانحة.

مبالغ اضافية

وطالب الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد وزير الموارد المائية من الحكومة بتوجيه وزارة المالية بعد اقرار الميزانية ان تحول المبالغ المخصصة شهريا وكذلك تخصيص مبالغ كافية لتنمية الاهوار وانعاش مفردات الحياة في المنطقة مع الاخذ بنظر الاعتبار تخصيص مبالغ اضافية سواء من الميزانية العامة للدولة او الفائض الذي يحصل نتيجة زيادة الانتاج في تصدير النفط او زيادة اسعاره او من المبالغ المخصصة كمنحة من الدول المانحة او من جراء القروض المقدمة من المؤسسات الدولية (قليلة الفائدة) لدعم المشاريع الاروائية الستراتيجية والتنموية التي تتولى الوزارة ادارتها وتنفيذها. واضاف: ان المشاريع الاروائية لا ترتبط بنشاطات الوزارة فقط بل لها تأثيرات كبيرة على الانتاج الزراعي والطاقة الكهربائية التي تحتاجها البلاد خاصة ان الطاقة المنتجة من خلال السدود والمنشآت الاروائية تكون الارخص والانظف.

خطة عام ٢٠٠٥

وتطرق السيد الوزير الى ميزانية وخطة عام ٢٠٠٥ بقوله بأن ما تم تحويله الى الوزارة من وزارة المالية من تخصيصات العام الماضي لا يتجاوز ٧٥٪ مما اثر بشكل واضح على عدم فتح الاعتمادات او تأخيرها مع بعض الشركات العالمية مما شكل معوقاً كبيراً في تنفيذ المشاريع وشراء المعدات والمكائن الضرورية لتنظيف الانهر والقنوات وازالة الاعشاب والحشائش والتركات الموجودة في مجاري الانهر والقنوات. واشار السيد الوزير الى ان الاجهزة الفنية والمالية تمكنت من تنفيذ الخطة المرسومة لعام ٢٠٠٥ بمعدل ٩٨٪ من اصل المبلغ الذي حوّل الى القطاع الاروائي والبالغ ٧٥٪ من قيمة الميزانية المقرة لوزارة الموارد المائية وهذا يدلل على اننا انجزنا الخطة بمعدل ١٠٠٪.

وأضاف: ان الميزانية الاضافية لانعاش وتنمية الاهوار التي اقرت بمعدل (٢٠٠) مليون دولار أي ما يعادل (٣٠٠) مليار دينار لم تنفذ لانه مع الاسف الشديد وحسب المعلومات المتوفرة لم تحصل الموافقة النهائية من قبل الحكومة والجمعية الوطنية لصرف المبلغ مما اثر بشكل واضح على عدم اعادة الحياة لهذه المنطقة.

ندعو مجلس الوزراء والجمعية الوطنية القادمة بإقرار ميزانية إنعاش وتنمية الاهوار

اهمية تعزيز ميزانية الوزارة لتنفيذ المشاريع الستراتيجية من مبالغ الدول المانحة والقروض الدولية وزيادة إنتاج النفط